قانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٢

بفتح اعتماد إضافى بموازنة الهيئة المصرية العامة للتأمين عن الفترة المالية يناير / يونيه ١٩٨٠

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرنا :

(المادة الأولى)

يفتح اعتماد إضافى بموازنة الهيئة المصرية العامة للتأمين عن الفترة المالية يناير / يونيه سنة ١٩٨٠ بمبلغ ٣٢٤٦٢٨ جنيها (ثلاثمائة وأربعة وعشرون ألفا وستمائة وثمانية وعشرون جنيها) وذلك لمواجهة التجاوزات التى وقعت على الأبواب وفقا لما يلى :

أولا ـ الاستخدامات الجارية :

زيادة اعتمادات الاستخدامات الجارية عن الفترة المالية يناير / يونيه سنة ١٩٨٠ بمبلغ ٣٢٣٣٢٨ جنيها (ثلاثمائة وثلاثة وعشرون ألفا وثلاثمائة وثمانية وعشرون جنيها) بالباب الثانى ـ النفقات الجارية والتحويلات الجارية .

ثانيا ـ الاستخدامات الرأسمالية :

زيادة اعتمادات الاستخدامات الرأسمالية عن الفترة المالية يناير / يونية سنة ١٩٨٠ بمبلغ ١٣٠٠ جنيها (ألف وثلاثمائة جنيه) بالباب الرابع ـ التحويلات الرأسمالية .

ثالثا ـ الإيرادات الجارية :

زيادة اعتمادات الإيرادات الجارية عن الفترة المالية يناير / يونيه سنة ١٩٨٠ بمبلغ ٣٢٣٣٢٨ جنيها (ثلاثمائة وثلاثة وعشرون ألفا وثلاثمائة وثمانية وعشرون جنيها) بالباب الثانى ـ الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية .

رابعا ــ الإيرادات الرأسمالية :

زيادة اعتمادات الإيرادات الرأسمالية عن الفترة المالية يناير / يونيه سنة ١٩٨٠ بمبلغ ١٣٠٠ جنيه (ألف وثلاثمائة جنيه) بالباب الثالث الإيرادات الرأسمالية المتنوعة .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرأسمالية .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برياسة الجمهورية فى ٤ ذى القعدة سنة ١٤٠٢ (٢٣ أغسطس سنة ١٩٨٢)

حسنى مبارك

قانون رقم ١٥٤ لسنه ١٩٨٢

بفتح اعتماد إضافى بموازنة صندوق التأمين الحكومى لضمان أرباب العهد عن الفترة المالية يناير / يونيه ١٩٨٠

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يفتح اعتماد إضافى بموازنة صندوق التأمين الحكومى لضمان أرباب العهد عن الفترة المالية يناير / يونيه سنة ١٩٨٠ بمبلغ ٥٨٧١ جنيها (خمسة آلاف وثمانمائة وواحد وسبعون جنيها) .

أولا ــ الاستخدامات الجارية :

زيادة اعتمادات الاستخدامات الجارية عن الفترة المالية يناير / يونيه سنة ١٩٨٠ بمبلغ ٥٨٧١ جنيها (خمسة آلاف وثمانمائة وواحد وسبعون جنيها) .